

انعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر (دراسة تحليلية الفترة 2000-2017)

Gross Domestic The Effects of Fluctuations on Oil Prices on Algerian Product (Analytic Study 2000-2017)

أ.د. حاكمي بوحفص

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر
Hakmi.bouhafs@univ-oran2.dz

تاريخ القبول: 2019/07/21

أ. عمrani سفيان

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر
amrani.sofiane@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2018/12/13

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية على الناتج الداخلي الخام PIB للجزائر ، وتم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى ماهية النفط ثم تناولنا السوق العالمية لهذه السلعة الإستراتيجية وتطرقنا إلى العوامل المؤثرة في تحديد سعر البرميل ، كذلك تناولنا في هذه الدراسة تطور الناتج الداخلي الخام وعلاقته بأسعار البرميل باستعمال بيانات إحصائية خاصة بمحدين المتغيرين للفترة مابين 2000-2017. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري ما يزال تحت رحمة أسعار النفط وأي صدمة سعرية تؤدي إلى تأثير الناتج الداخلي الخام بسبب ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في العملية الإنتاجية مقارنة بباقي القطاعات .

الكلمات المفتاحية : النفط ، السوق النفطي ، أسعار النفط ، الاقتصاد الجزائري ، الناتج الداخلي الخام PIB

Abstract : This study aims to know the effects of fluctuations on oil prices in the international markets on the algerian gross domestic Product (GDP) through the study , we identify waht oil and the international market of this stratigic commedity .

We also studied the influential factors which determind the price of oil as well as the (GDP) development and it's effect on the barrel prices Through the statistical data for the period from (2000-2017). The study eventually , confirmed that the algerian economy is still suffering under the international oil prices and that any prices change affects the (GDP) . this is due to the increase of the percentage of oil sectors contribution comparing with other sectors in the process of production .

Key words : Oil , Oil market , Oil prices , Algerian economy ,Gross domestic product

JEL Classification : F2

* مرسل المقال: عمrani سفيان (Amrani.sofiane@univ-oran2.dz).

مقدمة :

إن الحديث عن النفط ليس أمراً جديداً فكثير من الدراسات والبحوث تعرضت لهذا الموضوع الذي يشغل حيزاً واسعاً في تفكير الاقتصاديين وذلك بسبب تأثيره المباشر وغير المباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية ، سواء في الدول المصدرة أو المستوردة لهذه السلعة الإستراتيجية ، و عرف عن السوق النفطي العالمي بأنه سوق غير مستقر حيث يتأثر بعدة عوامل منها عوامل اقتصادية و جيوسياسية وحتى العوامل المناخية ، لهذا نجد أن أسعار البرميل غير ثابتة و تتغير باستمرار ما جعل موضوع ميكانيزمات السوق النفطية وعلاقتها بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط من الموضوعات بالغة الأهمية خاصة لمؤطري السياسة الاقتصادية في الدول النفطية التي منها الجزائر .

و لقد مر السوق النفطي على عدة مراحل ، ما يحتم علينا العودة إلى الوراء بأكثر من نصف قرن و بالضبط عند بداية الصناعة النفطية في التطور بالولايات المتحدة الأمريكية و ما صاحب هذه الفترة من تحولات عميقة في أسس و مبادئ التجارة النفطية ، خاصة فيما يخص آليات التسعير .

و تعاني الدول المصدرة للنفط من عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية و كانت الصدمة الأولى في الأسعار حدثت سنة 1973 ، و تواصلت هذه الصدمات و اختلفت أسبابها و نتائجها إلى غاية آخر صدمة سلبية التي كانت سنة 2014 ، ثم تعافت الأسعار بعد تعافي الاقتصاد العالمي و تدخل منظمة الأوبك في تحديد سقف الإنتاج و امتصاص الفائض من السوق النفطي .

و الجزائر كباقي الدول الريعانية التي تعتمد على تصدير النفط بشكل شبه كلي و تتأثر مؤشرات الاقتصاد بصدمة عند ارتفاع أو انخفاض أسعار الذهب الأسود ، و يعتبر الناتج الداخلي الخام PIB من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن معرفة من خلالها إلى أي حد تأثر تقلبات في أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري .

إشكالية الدراسة : بناء على ما سبق نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكال التالي :

ما مدى تأثير تذبذبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر ؟

الهدف من الدراسة : تعمل هذه الدراسة على إبراز مدى تأثير التقلبات الحاصلة في السوق العالمية للنفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر .

منهج الدراسة : سوف يتم استخدام المنهج الوصفي لسرد مختلف التعاريف والمفاهيم ، وكذلك المنهج التاريخي لمعرفة مراحل تطور السوق العالمي للنفط هذا في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فتستعمل المنهج التحليلي والاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية .

خطة الدراسة :

- المحور الأول : مدخل إلى اقتصاديات النفط .
- المحور الثاني : تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام في الجزائر .
- المحور الأول : مدخل إلى اقتصاديات النفط .

1- مفهوم النفط :

يقصد بكلمة نفط الهيدروكربونات السائلة وتعني زيت الصخر وهو عبارة عن خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتجمع في باطن الأرض وتخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها أو بفعل العوامل الطبيعية أو بفعل الإنسان .

1-2 أصل النفط وحالات تواجده :

أ- أصل النفط : قام علماء الجيولوجيا بدراسة طبقات القشرة الأرضية وتصنيفها حسب عمرها ولكنهم لم يتفقوا في تحديد كيفية تكون النفط وانقسموا إلى قسمين :

- النظرية العضوية : هي من بين أرجح النظريات العلمية في تفسير أصل النفط وتقول أنه هذا الأخير وجد جراء تحلل بطيء لمواد عضوية من بقايا نباتية حيوانية تراكمت منذ ملايين السنين في شكل طبقات في معزل عن الهواء ، ومع درجات حرارة مرتفعة جدا أكثر من 65 درجة مئوية ، مما يجعل هذه المواد العضوية تتحول إلى مواد كيميائية تقتصر على عنصرين الكربون والهيدروجين (السماك ، 1981: 11)

- النظرية غير العضوية : يرى رواد هذه النظرية أن أصل النفط راجع إلى تفاعل أحد مكونات القشرة الأرضية وهو كبريت الحديد مع الرطوبة (بخار الماء) وتنتج عن هذا التفاعل مادة تسمى الإثيلين تحولت إلى قطرات زيتية بمرور الزمن (السماك ، 1981: 18).

ب- حالات تواجد النفط : إن الذهب الأسود متواجد تقريبا في كل أنحاء العالم لكن يوجد اختلاف في الكمية والنوعية على أساس الخصوصيات الجيولوجية (عبد العزيز السيد ، 2008 : 24، 30، 29) .

- المشاهدات النفطية : هي التي يمكن ملاحظتها بالعين المجردة أو عن طريق استعمال الأشعة فوق البنفسجية عند عملية فحص الصخور أثناء عمليات التنقيب .

- البركة النفطية : هي أصغر وحدة يجتمع فيها النفط ويكون حجمها صغيرا إضافة إلى قيمتها الاقتصادية تكون منخفضة .

- الحقل النفطي : وهو عبارة عن بركتين أو أكثر من البرك النفطية ويشترط أن تكون تكونت في نفس الظروف البيئية والجيولوجية ويكون الحقل ذو قيمة اقتصادية مرتفعة .

- المقاطعة النفطية : ويسمى كذلك بالحوض النفطي وهي عبارة عن مجموعة من الحقول المتقاربة مثل حوض الخليج العربي الذي يضم عدة حقول من النفط متداخلة بين عدة دول مثل السعودية والعراق وإيران .

2 السوق النفطي والعوامل المحددة لسعر البرميل :

يعتبر السوق النفطي المكان الطبيعي أو الوهمي لحدوث عمليات التبادل وينقسم إلى قسمين السوق الفورية والتي تتم فيها صفقات بيع النفط فوراً لمدة لا تتجاوز 15 يوم ، أما السوق الآجلة يتم فيه التعاقد على أساس دفع السعر الحالي للبرميل والحصول عليه في المستقبل سواء عقود طويلة أو قصيرة الأجل (Naser, 1999) .

خضع السوق النفطي كباقي الأسواق إلى تأثيرات بسبب أوضاع وأحداث سياسية واقتصادية مما جعل السوق النفطي يمر بعدة مراحل :

2-1 المرحلة الأولى في الفترة (1850-1880) :

تم اكتشاف النفط سنة 1859 بولاية بنسلفينيا الأمريكية ، ومع مرور الوقت زادت الاكتشافات وارتفع الإنتاج ليصل 30 مليون برميل يوميا سنة 1880 ، وشهدت هذه الفترة ظهور العديد من المنتجين مما أدى ذلك إلى ظهور منافسة بين المنتجين للسيطرة على منابع النفط (الدوري ، 1983 : 196) .

2-2 المرحلة الثانية في الفترة (1880-1960) :

يكمن الاختلاف في هذه المرحلة عن سابقتها في ظهور الاحتكار حيث سيطرت خمس شركات كبرى على الصناعة النفطية وبالتالي على سوق النفط العالمية.

وفي سنة 1911 برزت ثلاث شركات أمريكية واعتمدت هذه الشركات على ما يسمى التركيز الاحتكاري للنفط و يسمى احتكار القلة ، لكن مع دخول التكنولوجيا في عملية البحث والتنقيب وتوسع العملية خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا ما عجل بالتوقيع على اتفاقية سنة 1928 سميت ب "أكناكاري" بين الشركات العالمية الكبرى الشقيقات السبع تقضي بتقسيم منابع النفط في العالم (خيثاوي ، 2010 : 44) .

2-3 المرحلة الثالثة في الفترة (1960-1973) :

عجلت الممارسات التي تقوم بها الشقيقات السبع بنشوء منظمات دولية تحمي مصالح الدول المصدرة للنفط ، وكان ذلك سنة 1960 حيث تأسست منظمة الأوبك ، مما جعل الكارتل المسيطر على الصناعة النفطية يتراجع مقابل الكارتل الجديد المدافع عن الدول المنتجة للنفط ، وتأكد ذلك في اتفاقية طهران سنة 1970 حيث اتفق على أن تكون الأسعار لصالح الدول المنتجة (حمادي ، 2008 : 53) .

2-4 المرحلة الرابعة في الفترة (1973-1981) :

تغير وضع سوق النفط العالمي من احتكار القلة للشركات النفطية العالمية إلى احتكار القلة لأعضاء منظمة الأوبك لكن سنة 1980 تضررت مصالح دول الأوبك بسبب ارتفاع إنتاج النفط من دول خارج الأوبك ، وفي هذه المرحلة بدأت الأوبك تفقد سيطرتها على السوق وبالضبط لم تعد تستطيع تحديد الأسعار (عبد المطلب ، 2015 ، 77) .

2-5 المرحلة الخامسة في الفترة (1981-2019) :

شهدت هذه المرحلة دخول متغير مهم يتمثل في العولمة هذه الأخيرة أثرت على الصناعة النفطية وبالتالي على السوق النفطية ، حيث أصبح السوق يضم عدد أكبر من المنتجين والمستهلكين ، مما عجل في توجه السوق نحو المنافسة بين المنتجين من داخل الأوبك ومن خارجها وأصبح هدف كل طرف الحصول على عدد أكبر من الحصص والعمل على المحافظة عليها (Mahiout , 1974) .

3- تطور نظم التسعير :

تزامن تطور السوق النفطي مع تطور نظم التسعير حيث شهد السوق آليات جديدة في تسعير البرميل .

3-1 التسعير في مرحلة سيطرة الشركات العالمية الكبرى :

أ- نظام الأسعار المعلنة 1880-1936 : تم فرض هذا النظام بسبب سيطرة الشركات الكبرى على السوق العالمية للنفط حيث يتم إعلان سعر البرميل عند الآبار ، لكن مع التطور وزيادة الكثافة الإنتاجية واستكشاف عدد كبير من الآبار أصبح الإعلان يتم في الموانئ (زين العابدين ، 2000 : 12) .

ب- نظام نقطة الأساس الحادي 1936-1939 : عملت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة على فرض سعر برميل النفط وتحديدته حيث تم تطبيق نظام الأساس الأحادي ، هذا الأخير يفرض تكاليف شحن وهمية إضافة على سعر برميل النفط غير الأمريكي ، والهدف من هذا النظام هو رفع القدرة التنافسية للنفط الأمريكي ، حيث يصبح سعره أرخص إضافة إلى احتكار السوق النفطية العالمية (حسن عبد الله ، 2000 : 69) .

ت- نظام نقطة الأساس المزدوج : بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تضررت بريطانيا من أسعار النفط المرتفعة مما جعلها تضغط على الشركات العالمية من أجل تخفيض أسعار النفط ، مما جعل هذه الشركات تعترف بنقطة أساس ثانية وكانت هذه النقطة هي "رأس تنورة بالسعودية" (نبيل جعفر ، 2019 : 23) وانطلاقاً من هذه المرحلة أصبحت أسعار النفط تحدد على أساس نقطتين واحدة بالولايات المتحدة الأمريكية والثانية بالسعودية وكانت الأسعار تحدد وفق هذه المعادلة :

سعر نفط خليج المكسيك + تكاليف الشحن من خليج المكسيك إلى الميناء المنشود

سعر نفط الخليج العربي + تكاليف الشحن من الخليج العربي إلى الميناء المنشود وليس من خليج المكسيك .

ث- نظام تسعير نقطة الأساس المتعادلة : كان لمشروع مارشال أثر في تطبيق قاعدة نقطة الأساس المتعادلة حيث كانت تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليل تكلفة النفط المتوجه إلى أوروبا لأعمارها ، وكانت هذه في ميناء نابولي بإيطاليا ثم حولت إلى ميناء "ساوث همتون" قرب بريطانيا .

3-2 التسعير في ظل سيطرة الدول المنتجة للنفط :

أ- نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960 : طبق هذا النظام قبل تأسيس منظمة الأوبك وأعتمد على سعر النفط الأمريكي لتقدير سعر نفط الدول الأخرى ، وكانت في هذه الفترة الشركات العالمية تقدم تسهيلات للمشتري خاصة في الصفقات الآجلة .

ب- نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970 : شهدت أسواق النفط العالمية قبل هذه الفترة انهياراً في أسعار النفط مما أثر على إيرادات الدول المصدرة للنفط وهذا ما عجل بظهور منظمة هدفها الدفاع عن مصالحهم وكان ذلك بتاريخ 10-09-1960 و من بين نتائج هذه المنظمة تحقيق الاستقرار في أسعار النفط وفرضت الأوبك الأسعار على أساس نظام الإشارة للنفط العربي الخام كمرجع (مخلفي ، 2012 : 79) .

ت- نظام قاعدة السعر الرسمي 1970-1979 : سميت هذه المرحلة بالتصحيح الهيكلي لأسعار النفط وشهدت هذه المرحلة اختلال واضح بين العرض والطلب من النفط ما جعل الأسعار ترتفع مما دفع الشركات النفطية العالمية

تقوم بإجراء محادثات رسمية مع أعضاء الأوبك وكان ذلك في اجتماع طهران سنة 1971 واتفق على رفع سعر البرميل من 1,8 دولار ليصبح 2,18 دولار كذلك سنة 1972 وقعت اتفاقية جنيف التي أخذت بعين الاعتبار تقلبات سعر صرف الدولار في تحديد سعر البرميل (عبد الستار و آخرون ، 2015 : 9).

3-3- التسعير في ل قانون العرض والطلب :

في المرحلة الأولى خضعت أسعار النفط إلى الشركات النفطية العالمية (الاحتكارية) وقامت بتحديد أسعار البرميل وفق منظورها وما يحقق مصالحها ، أما في المرحلة الثانية فانتقلت هذه الميزة إلى الدول المنتجة للنفط عن طريق منظمة الأوبك واستغلت قدرتها الإنتاجية الكبيرة في التحكم بأسعار النفط، ولكن مع مرور الوقت وتطور الاقتصاد العالمي وظهور منظمات تدافع عن حقوق الدول المستوردة للنفط ، أصبح إضافة إلى المنافسة بين الدول المنتجة للنفط من داخل الأوبك ومن خارجها أصبح سعر الذهب الأسود يخضع أكثر إلى ميكانيزمات العرض والطلب لتحديد السعر .

4-العوامل المحددة لسعر النفط :

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر في غاية الأهمية خاصة الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر التي تعتمد بصفة كبيرة على تصدير النفط للحصول على العملة الصعبة

4-1- الطلب على النفط :

يعتبر الطلب على النفط من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر البرميل وهو عبارة عن الحاجة الإنسانية للحصول على السلع النفطية " خام أو منتجات نفطية " عند سعر وزمان محددين من أجل تلبية حاجة الناس سواء لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية (مخلفي ، 2012 : 77).

الجدول (1) : الطلب العالمي على النفط للفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2003	2010	2015	التوقع 2020
الدول الصناعية	45,5	61,6	45,3	48,1	50,7
الدول النامية	28,7	32,4	38,9	40,8	51,8
الدول المتحولة	4,9	6,0	7,2	5,0	8,5
مجموع العالم	77,2	78,4	94,2	96,8	111

المصدر : سكنه جمعه فرج (2015) ، العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، الإمارات، ص 45

ويتضح من الجدول رقم (1) أن الدول الصناعية تعمل على تقليل طلبها على النفط وهذا بالاعتماد على مصادر طاقة جديدة وترشيد الاستهلاك وبالمقابل نجد الدول النامية في زيادة مستمرة ، ويتأثر الطلب على الذهب الأسود بعدة عوامل أهمها :

أ- **معدل نمو الاقتصاد العالمي** : يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات المؤثرة بالسلب أو الإيجاب على الطلب العالمي ، حيث توجد علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي وهذا بسبب أهمية الطاقة (زيتوني ، 2011 : 113) .

ب- **الطفرة الاقتصادية والصناعية** : معروف عن النفط أنه مكون أساسي في العملية الإنتاجية ويعتمد عليه في التطور الاقتصادي، لهذا نجد أن الطلب على النفط يعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي يعتمد على المصانع والآلات وبالتالي هذا التطور يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على الطاقة .

ت- **المواد الطاقوية البديلة** : تعمل الدول المستهلكة للنفط إلى إيجاد مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية والطاقة النووية بهدف تقليل من استهلاك النفط هذا ما يؤثر في الطلب العالمي على الذهب الأسود .

ث- **العوامل الجيوسياسية** : تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما في تحديد الطلب على النفط حيث عند حدوث توترات واضطرابات خاصة في الدول المنتجة ترتفع الأسعار مخافة تأثير الإمدادات النفطية من هذه الدول نذكر بعض الأمثلة :

- التوتر بين أمريكا و إيران بسبب البرنامج النووي وما تبع ذلك من عقوبات .
- تهديدات إيران بغلق مضيق هرمز المهم في حركة التجارة العالمية .
- التوترات الحاصلة في فنزويلا وتأثيرها على السوق النفطي .
- مقتل الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" وتأثيره على إنتاج السعودية .
- الحرب التجارية بين أكبر اقتصاديين في العالم الصين و الولايات المتحدة الأمريكية .
- الأحداث في ليبيا وعدم ثبات الكميات المنتجة من النفط وعليه فإن عدم الاستقرار الجيوسياسي يؤثر بدرجة كبيرة على الإمدادات النفطية .

ج- **العوامل المناخية** : هي العوامل المرتبطة بتقلبات فصول السنة وما ينجر عنها من تقلبات في درجات الحرارة حيث في فصل الشتاء يرتفع الطلب على المنتجات النفطية الموجهة للتدفئة ، كذلك تؤثر الأعاصير في السوق النفطية فعلى سبيل المثال الحصر إعصار (كاترينا) الذي ضرب مصافي النفط بأمريكا ما أثر على الإمدادات النفطية وبالتالي على الأسعار .

4-2- العرض النفطي :

يعتبر العرض النفطي مكون أساسي في المعادلة النفطية وهو عبارة عن كميات النفط التي ترغب الدول المصدرة في ضخها إلى السوق ويتأثر العرض النفطي بعدة عوامل أهمها:

أ- **الطلب على النفط** : يعتبر الطلب على النفط محدد أساسي للعرض النفطي حيث نجد أن الدول المصدرة للنفط إذا لاحظت ارتفاع الطلب على الذهب الأسود تقوم برفع إنتاجها والعكس صحيح .

ب- **تكلفة الإنتاج** : يقصد بها مقدار ما انفق لاستخراج وحدة واحدة ، وتعتبر التكلفة مكون أساسي في معادلة العرض النفطي حيث أنه إذا انخفضت التكاليف يرتفع الإنتاج والعكس صحيح .

الجدول (2) : تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط بالدولار

البلد	النفقة الرأسمالية	النفقة التشغيلية	المجموع
بريطانيا	21,8	30,7	52,5
البرازيل	17,3	31,5	48,8
كندا	18,7	22,4	41,1
أميركا	21,5	14,8	36,3
النرويج	24	12,1	36,1
أنغولا	18,8	16,6	35,4
كولومبيا	15,5	19,8	35,3
نيجيريا	16,2	15,3	31,5
الصين	15,6	14,3	29,9
المكسيك	18,3	10,7	29
كازاخستان	16,3	11,5	27,9
ليبيا	16,6	7,2	23,8
فنزويلا	9,6	13,9	23,5
الجزائر	13,2	7,2	20,4
روسيا	8,9	8,4	17,3
إيران	6,9	5,7	12,6
الإمارات	6,6	5,7	12,3
العراق	5,6	5,1	10,7
السعودية	4,5	5,4	9,9
الكويت	3,7	4,8	8,5

المصدر: <http://www.skynewsarabia.com/web/Image/816219/816217> تم إطلاع يوم 2019/05/12

يتضح من الجدول السابق أن تكلفة إنتاج النفط تختلف من بلد لآخر حيث نجد إن التكلفة تنخفض في دول الخليج مقارنة بارتفاعها في الدول الأوروبية و عليه فان الاستثمار في قطاع النفط بالشرق الأوسط غير مكلف مقارنة بالدول الأوروبية ، و هذا ما يجعل الإمدادات النفطية من الخليج مستمرة حتى لو انخفضت الأسعار لإن الإنتاج غير مكلف .

ت- تطور وسائل الإنتاج : إن التطور في معدات الإنتاج والاستخراج والتوزيع وحتى في وسائل النقل يؤدي إلى ارتفاع العرض النفطي وزيادة الإمدادات .

ث- سياسة النفط الأمريكية : تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للنفط وفي نفس الوقت أكبر مستهلك في العالم بواقع 20,7 مليون برميل يوميا ، وفي سنة 1973 تضرر الاقتصاد الأمريكي بسبب توقف الإمدادات من النفط ما جعل الكونجرس الأمريكي يسن قانون يمنع تصدير النفط ، ولكن في سنة 2014 تم إلغاء هذا القانون

وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تضخ ما يعادل 2 مليون برميل يوميا خاصة مع زيادة الاستثمار في النفط الصخري (مصطفى ، 2015 : 215).

ج - تناقص الاحتياطي النفطي : معروف عن النفط أنه مصدر للطاقة غير متجددة حيث تناقص الاحتياطات المؤكدة مع ارتفاع عملية استخراج النفط مثلا بريطانيا كانت تنتج من النفط يوميا ما يعادل 3,1 مليون برميل أما سنة 2016 انخفضت الكمية المنتجة إلى 914 ألف برميل ، وعليه إن تناقص الاحتياطي النفطي يؤدي إلى انخفاض العرض النفطي .

المحور الثاني : تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الفترة 2000-2018

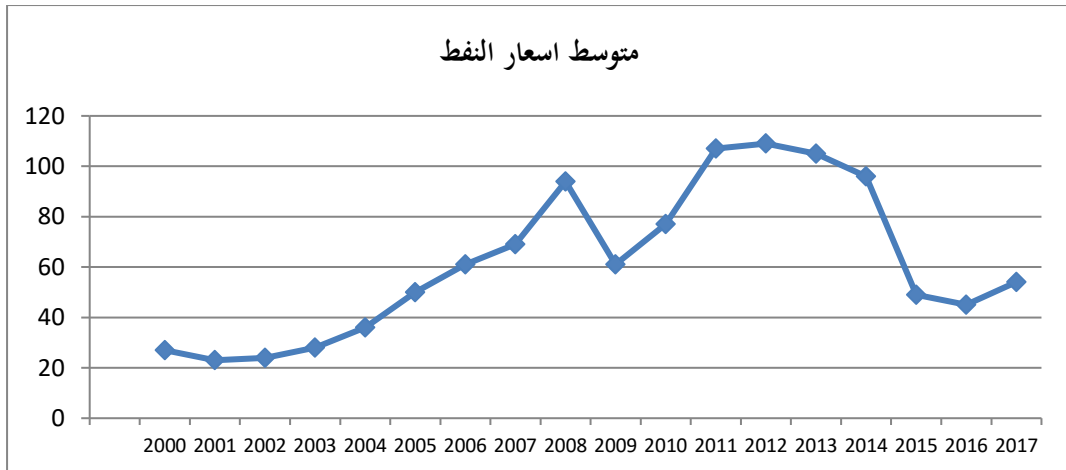
الناتج الداخلي الخام يقصد منه السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة ، ويكون هذا الإنتاج داخل الحدود الجغرافية لهذا البلد ، ومعروف عن الجزائر أنها من البلدان النفطية (الربعية) التي تعتمد على قطاع النفط هذا الأخير يعتبر من أهم فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة تم تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام وكذلك الإحصائيات المتعلقة بأسعار النفط في الأسواق العالمية في الفترة ما بين 2000-2018 .

1-تطور أسعار النفط والناتج الداخلي الخام في الجزائر

سنتطرق في هذا العنصر إلى :

1-1-تطور أسعار النفط :

الشكل (1) : منحنى أسعار النفط الفترة 2000 2017



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك خلال الفترة 2000 _ 2018

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن أسعار النفط خلال فترة الدراسة (2000-2017) شهدت عدة صدمات حيث كان لهجمات سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية أثر على أسعار النفط بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، ثم جاءت فترة الحرب على العراق صاحب المكانة في السوق

العالمي للنفط مما جعل الإيرادات النفطية تنخفض إضافة إلى توقف الإنتاج الروسي للنفط ما جعل منظمة الأوبك تعمل على زيادة الإنتاج لتصل إلى 30 مليون برميل في اليوم إلا أنها لم تستطع تحقيق التوازن .

وساهم ضعف الدولار خلال هذه الفترة في ارتفاع أسعار النفط ليسجل أعلى سعر سنة 2008، 94,1 دولار للبرميل ثم دخل العالم في أزمة مالية سنة 2009 ما جعل الأسعار تنهار مسجلة 61 دولار للبرميل .

وبعد خروج العالم من هذه الأزمة شهد معدل النمو الاقتصادي العالمي تعافيا وظهر ذلك في ارتفاع الطلب على النفط حتى وصل متوسط سعر النفط سنة 2012 إلى حوالي 109 دولار للبرميل وكان لأحداث الربيع العربي أثر واضح حيث زادت التوترات السياسية والأمنية وتأثرت الإمدادات النفطية بسبب الأحداث في ليبيا وسوريا واليمن وحتى العقوبات الأمريكية على إيران ساهمت في انخفاض المعروض النفطي مقابل زيادة الطلب مما جعل الأسعار سعر فوق 100 دولار للبرميل .

وفي سنة 2015 انهارت أسعار البرميل حيث وصل إلى 49,49 دولار للبرميل وهذا راجع لعدة أسباب منها تباطؤ الاقتصاد العالمي خاصة الاقتصاد الصيني والهندي إضافة إلى ارتفاع إنتاج النفط بالولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري ، وأصبحت هذه الأخيرة تصدر بعدما كانت تستورد وبالتالي ارتفاع المعروض النفطي دون أن ننسى المنافسة بين أعضاء الأوبك وعدم الالتزام بالحصة المحددة مما جعل السوق النفطي العالمي يعيش تحمة من المعروض مع انخفاض الطلب ما جعل الأسعار تسجل أدنى مستوياتها .

و في سنة 2017 تعافت أسعار النفط بعد تعافي الاقتصاد العالمي ، إضافة إلى تدخل منظمة الأوبك و روسيا في سحب الفائض النفطي من السوق العالمية ، و ذلك بتسقيف الإنتاج و التنسيق بين الدول المنتجة للنفط من داخل المنظمة و من خارجها .

2- تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر الفترة 2000-2017 :

نتطرق في هذه الجزئية إلى تطور الناتج الداخلي الخام مقارنة مع تقلبات أسعار النفط .

الجدول (3) تطور الناتج الداخلي الخام

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أسعار النفط	27,6	23.1	24.1	28.3	36	50.6
الناتج الداخلي الخام	41323.5	4227.1	4522.8	5247.5	6150.4	7563.6
مساهمة قطاع النفط	1616.3	1443.9	1770.0	1868.9	2319.8	3352.9
النسبة المئوية %	39.19	34.2	32.7	35.6	37.8	44.4
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أسعار النفط	61.1	69.1	94.1	61	77.4	107.4
الناتج الداخلي الخام	8520.6	9366.6	11043.7	9968.0	11991.6	14519.8
مساهمة قطاع النفط	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4	5242.1

النسبة المئوية	45.9	43.7	45.3	31.2	34.9	36.1
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط	109.4	105.8	96.2	49.49	45.0	54.1
الناتج الداخلي الخام	16115.5	16643.8	17228.6	16702.1	17406	18594
مساهمة قطاع النفط	5536.4	4968.0	4657.8	3134.2	3025.6	3660
النسبة المئوية	34.4	29.8	27.0	18.8	17.4	19.7

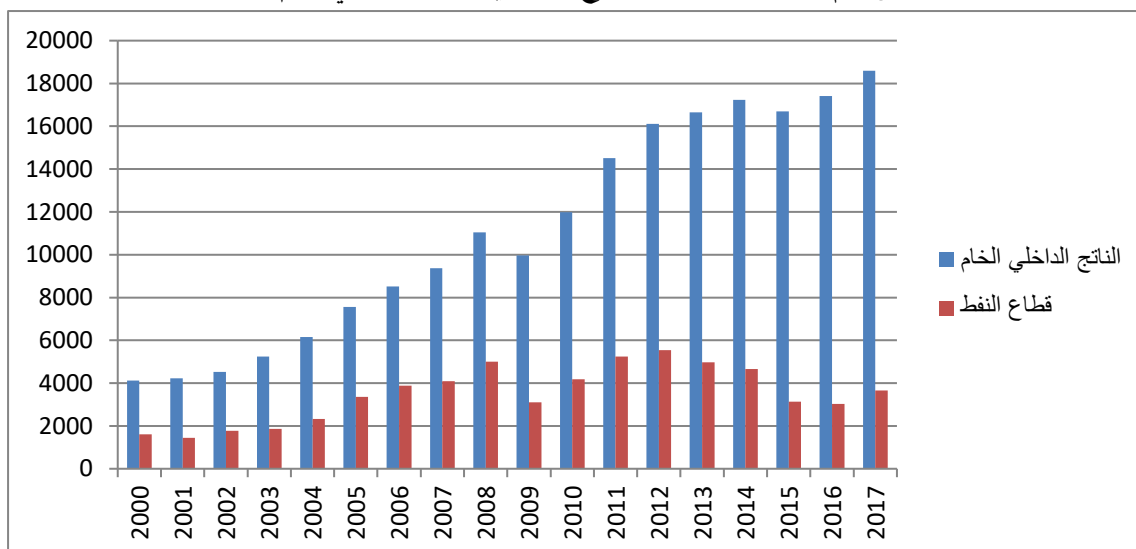
المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر في الفترة 2000 _ 2018

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام لسنة 2001 ارتفع مع ارتفاع أسعار النفط حيث سجل 42271 مليار دينار وتواصلت هذه الوتيرة مع كل زيادة في سعر النفط ارتفاع ملحوظ في الناتج الداخلي الخام فمثل سنة 2005 ارتفع سعر النفط إلى 50,6 دولار ما جعل مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام ترتفع من 37% إلى 44,4% هذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز أما النسبة الباقية 56% توزع على كل القطاعات الأخرى .

وفي سنة 2008 سجلت أسعار النفط ارتفاعا حيث وصل السعر إلى 94,1 دولار مما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام 11043 مليار دينار وسجل قطاع النفط نسبة مساهمة 45,3% لكن مع الأزمة المالية العالمية سنة 2009 انهار سعر النفط مسجلا 61 دولار تبعه انخفاض في الناتج الداخلي الخام وكذلك نسبة مساهمة قطاع النفط 9968 مليار دينار و31% على التوالي وهذا ما يؤكد في هذه الفترة اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط من أجل الحصول على العملة الصعبة وإهمال باقي القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والسياسة .

لكن مع انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 عملت الحكومة الجزائرية على تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات المهمة مثل الزراعة حيث رغم انخفاض سعر النفط سنة 2016 إلا أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفع مقارنة بالسنة السابقة مسجلا 17406 مليار دينار ، ورغم هذا الارتفاع إلا أن نسبة مساهمة قطاع النفط انخفضت مسجلة 17,4% وهذا راجع إلى تشجيع قطاع الزراعة والتوجه نحو التصدير .

الشكل رقم (2) نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتجة الداخلي الخام



المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر في الفترة 2000 _ 2018

ما يلاحظ من الشكل السابق أن الناتج الداخلي الخام شديد التأثر بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط و هذا راجع إلى الاعتماد بصفة كبيرة على قطاع النفط في العملية الإنتاجية ، و هذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي و بالتالي أي صدمة سعرية سوف تؤثر على الناتج الداخلي الخام ، لكن بعد سنة 2014 و انخفاض أسعار النفط توجهت الحكومة الجزائرية نحو تشجيع باقي القطاعات الإستراتيجية خاصة قطاع الفلاحة ، ما جعل الناتج الداخلي الخام يقاوم انخفاض صدمة أسعار النفط ، ففي سنة 2016 رغم انخفاض أسعار النفط إلى 45 دولار للبرميل إلا أن الناتج الداخلي الخام ارتفع 17406 مليار دينار مقارنة مع سنة 2015 .

الخلاصة :

في ختام هذه الدراسة وبعد استعراض المعطيات وتحليل البيانات والإحصائيات تبين أن الناتج الداخلي الخام للجزائر يتأثر بصفة كبيرة مع ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط ، وهذا راجع إلى اعتماد مؤطري السياسة الاقتصادية للجزائر على قطاع النفط وإهمال شبه كلي للقطاعات المنتجة الأخرى والتي يمكنها المساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام والتقليل من آثار الصدمات النفطية عليه خاصة عند انخفاض أسعار الذهب الأسود ، ومعروف عدم ثبات أسعار البرميل وبالتالي بقاء الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات الأسعار في السوق العالمية .

نتائج الدراسة :

- يتحدد سعر البرميل وفق معطيات غير ثابتة.
- يخضع السوق العالمي للنفط لاعتبارات متعددة منها الاقتصادية و السياسية و حتى المناخية .
- تؤثر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بالسلب على أسعار النفط .

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع النفط وإهمال باقي القطاعات الإستراتيجية المنتجة جعل الناتج الداخلي الخام شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط .

- الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى يساهم في التقليل من أثر أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام .

توصيات الدراسة:

- يجب العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع النفط وهذا بالتوجه نحو القطاعات الإنتاجية الأخرى .
- تشجيع الاستثمار وذلك بسن قوانين تسهل العملية ولا تكون عائق أمام أي تقدم.
- تشجيع الاستثمار في قطاع الفلاحة الإستراتيجي خاصة وأن الجزائر تتمتع بمساحة شاسعة وظروف مناخية مواتية.
- تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة ومعروف أن الجزائر تمتلك موقع استراتيجي يؤهلها إلى تصدر مجال السياحة في العالم ومع توفر كل الإمكانيات .
- تكريس الشفافية في التسيير و اتخاذ القرارات .

قائمة المراجع:

- محمد أحمد الدوري (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- محمد أزهر السماك (1981)، اقتصاديات البترول، ط 1، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، مصر .
- عبد المطلب عبد الحميد، (2015)، اقتصاديات البترول السياسية السعيرية البترولية، الدار الجامعية، مصر .
- زين العابدين محمد، (2000)، قصة البترول سؤال وجواب، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر، مصر .
- محمد خيثاوي (2010)، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، مصر .
- حسن عبد الله (2000)، مستقبل النفط العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر .
- حمادي نعيمة (2008)، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شلف، الجزائر .
- أمينة مخلفي (2012)، أثر تطوير أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر .
- نبيل جعفر عبد الرضا (2019)، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي، بيروت .
- زيتوني هواوية (2011)، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تيارت، الجزائر .
- عبد الستار عبد الجبار وآخرون (2015)، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1962-2010، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 18، جامعة واسط، سوريا .

- سكنه جمعه فرج (2015) ، العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، الإمارات
- بشير مصيطفى (2015) ، نهاية الربيع ، ط 1 ، دار النشر الجسور الجزائرية ، الجزائر
- عبد القادر عبد العزيز السيد (2008) ، البترول و طرق استكشافه ، ط 1 ، دار الفكر ، مصر
- حسن عبد الله (2006) ، مستقبل النفط العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان
- التقارير السنوية لمنظمة الأوبك الفترة 2000 إلى 2018
- التقارير السنوية لبنك الجزائر الفترة 2000 إلى 2018
- Mahiout Rabah (1974) , Le pétrole algérien , OPU , Algérie
- Nasser Mohamed (1989) , Le secteur des hydrocarbures et le développement de l'Agerie , ENAL , Algérie .